التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 136 - يجبر كل من ملك أرضاً على استغلالها ويعطى المحتاج من بيت المال ما يمكنه من هذا الاستغلال. وكل من يهمل الأرض ثلاث سنين من غير استغلال تؤخذ منه وتعطى لغيره.

إقرأ في هذا العدد

- بين ركام المنظومة الراهنة ونداء التاريخ أين تقف الأمة اليوم؟
-ما مناسبة معاهدة الدفاع المشترك بين تركيا وباكستان ...
-بعد سبعين سنة من إصدارها ماذا بقي من مجلّة الأحول الشخصية.. !؟
-قراءة في فاجعة الهجرة الجماعية لشباب المغرب نحو سبتة...

الأحد 3 ربيع الأول 1448هـ | الموافق لـ 16 أوت 2026 م | العدد 604 | الثمن 1000 مليم | ر د م د 2382-2643

كلمة العدد

الدولة المدنية : تعدّدت الأشكال والاستبداد واحد

يحمد الناس من حاكمهم سيرته ما استقامت العلاقة معه على قاعدة العدل ومنع الظلم ومساواة الجميع أمام القانون دون تمييز. ويثبت ودّهم نحوه ما حفظ فيهم أمنهم، وبذل كل وسعه في توفير سبل الحياة الكريمة لهم. ولن ينوب عن كل ذلك تغلبه عليهم أو إشاعة الخوف بينهم بظلمهم والجور عليهم، وتعطيل حقوقهم، وأخذ المال بغير حق. ولن يحمد سلطان ما قرّب منه بطانة سوء، وأحاط حكمه بها، إذ لن يؤدي وجودها إلا إلى تزيين الظلم، وحجب الحقيقة، ونشر الفساد.

إلا أن استقامة العلاقة بين السلطان والمحكومين، والمساواة بين الجميع من أجل توفير الحياة الكريمة لهم، ومنع الجور والظلم عنهم لن يتحقق كل ذلك إلا إذا بني العقد المبرم بن الناس وسلطانهم على أساس فكري صحيح. ولن تثبت صحّة العقد ذاك، إلا إذا اتفق الأساس الفكري مع فطرة الإنسان، وقام على معالجة الإنسان من حيث هو إنسان، وذلك بمعالجة طاقاته الحيوية من غرائز وحاجات عضوية، ونظم إشباعها تنظيماً صحيحاً، دون كبت أو إطلاق، ودون أن تطغى غريزة على غريزة، ليشمل نظم الحياة جميعها.

نشير بهذا إلى أمر لن يختلف فيه اثنان، بعد أن تبين أن العلاقة بين أهل البلد وسائر من حكمهم بعد انجلاء القوة العسكرية الاستعمارية عن بلدنا، ما استقامت يوما ولا أمن الناس عن يومهم أو غدهم. بل ظلت العلاقة مهزوزة ومضطربة، بين سطوة الحاكم بأمره حين جعل من بقائه على رقاب الناس، حاكما فردا، معيارا لنجاح سلطته، غير مكترث لرأي الناس وموقفهم منه.

فقد فرضت سلطة بورقيبة في ستينيات القرن الماضي ما سماه يومها "نظام التعاضد" مثلا، ثم تخلى عنه بكل بساطة بعد أن أهلك الحرث والنسل، دون أي اعتبار، لرأي الناس وموقفهم من شطحات المجاهد الأكبر وسفاهته. ولا اكترث "المخلوع" للرأي العام حين أطلق سنة 1995 فكرة "التأهيل الشامل"، استجابةً لتوقيعه "اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية" مع الاتحاد الأوروبي بهدف تجهيز الاقتصاد التونسي لفتح الحدود، وخلق منطقة تبادل حر، والاندماج في مسار العولمة، فكان "التدمير الشامل" للبنية الصناعية المحلية وتمكين رأس المال الأجنبي من مفاصل اقتصاد البلاد. ولم تشذ سلطة ما بعد الثورة عن قاعدة الاستهانة بإرادة الناس وتوقهم إلى الانعتاق والتحرر من قيود التبعية حين انحرفت بالثورة عن مسارها، وتوافق فرقاؤها على الغدر بإرادة الناس الساعين إلى إقامة نظام منبثق من عقيدتهم، عقيدة الإسلام، وذلك بفرضهم دستور 2014، بزعم تجنب الصدام الإيديولوجي.

وسواء توافق الشيخان أو استبد قيس سعيد بالرأي، فإن إرادة أهل البلد منتهكة من الدولة المدنية، أيا كان شكلها أو بأي اسم سماها قومها، وأيا كان على رأسها. فهذه مدينة أبي لبابة الأنصاري، وقد استحال العيش فيها، لولا تشبث أهلها بمدينتهم، بعد أن بات المجمع الكيميائي، المحدثة منذ عام 1972،

التتمة في الصفحة الرابعة

مشروع منشأة عسكرية أمريكية في مدينة بنزرت!
فأين أهل تونس ورجالها الأحرار؟

أعادت السلطات الأمريكية طرح مشروع لإنشاء مركز التميّز البحري في مدينة بنزرت، وذلك عبر منصة المشتريات الحكومية الأمريكية في 2026/07/29. وكان قائد القوات البحرية الأمريكية في أفريقيا، الأدميرال جورج م. ويكوف قد زار المركز قيد الإنشاء ووصفه بأنه مخصص لتدريب الكوماندوز البحري، حيث قال: (يمثل مركز التميز البحري استثمارا مهما في الأمن الإقليمي، وستساعد هذه المنشأة على إعداد كوادر بحرية عالية المهارة، وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين الدول الشريكة، وتوفير منصة للتدريب متعدد الجنسيات)، وذلك بحسب بيان صادر عن القوات البحرية الأمريكية في أوروبا وأفريقيا والأسطول السادس بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2026.

إذاً دون خشية من محاسبة، يسمح الرئيس قيس سعيّد بإنشاء منشأة عسكرية أمريكية ثابتة على أرض تونس، وإنّنا في حزب التحرير/ ولاية تونس نؤكّد على النقاط التالية:

إذا كانت التدريبات والمناورات العسكرية مع العدو الأمريكي قائمة منذ توقيع اتفاقية الحليف المتميّز سنة 2015 وازدادت وتيرتها بعد اتفاقية خارطة الطريق سنة 2020، فما الذي يبرر إنشاء منشأة عسكرية أمريكية وتحويلها إلى مركز إقليمي للتدريب متعدد الجنسيات، إلا إذا كانت مقدمة لجعل تونس قاعدة متقدمة للقوات الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم"؟ فالقاعدة الأمريكية في البحرين مثلا كانت منشأة بحرية صغيرة ثم تطوّرت مع مرور الوقت إلى قاعدة عسكرية أمريكية ومركزا لأسطولها الخامس.

إن حديث أمريكا عن استخدام المنشأة كمركز إقليمي للتدريب المتعدد الجنسيات بهدف مكافحة (الإرهاب) وتعزيز الأمن البحري والدفاع الإقليمي، وغيره، إنما هو غطاء لإضفاء الشرعية على التدخل العسكري في أفريقيا، ومساندة الأنظمة العلمانيّة الهزيلة للبقاء في السلطة والحيلولة دون تحرر الشعوب الثائرة من الهيمنة الغربية وأدواتها المحلية، وما يطلقون عليه التعاون البيني بين الدول الشريكة، هو لتعزيز القدرة العسكرية لهذه الأنظمة تحت إشراف الجيش الأمريكي، لمواجهة التحديات بالوكالة، حتى تتجنّب الولايات المتحدة التورط العسكري المباشر في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، خاصةً بعد تورطها في حرب إيران وفشلها الذّريع في حربي العراق وأفغانستان.

إن تسخير جزء من أرض تونس لأمريكا وإبرام اتفاقيات عسكرية وأمنية معها هو حرام شرعا، يستحق فاعله العقاب في الدنيا والآخرة، لأنه يعني سيطرة الكفار على المسلمين وبلادهم، قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾، ويعني أيضا اتخاذ المؤمنين الكافرين أولياء، قال تعالى: ﴿لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

أيّها الأهل في تونس بلد المجاهدين الأبطال: إن الواجب شرعاً هو العمل على إلغاء هذه الاتفاقيات، وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي والأجنبي في بلادنا، حتى تكون تونس مرتكزا لدولة الخلافة الراشدة، ومنطلقا لتحرير فلسطين والأقصى الأسير، وإن عزمنا على ذلك فقد كفل الله لنا الظفر على أعدائنا، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

الزيارة التركية لغرب وشرق ليبيا ...
كسر الجمود أم تثبيت للخطّة الأمريكية؟

أجرى وزير الخارجية التركي هاكان فيدان زيارة رسمية بارزة إلى ليبيا استمرت يومين (11 و12 أغسطس 2026)، شملت العاصمة طرابلس في الغرب ومدينة بنغازي في الشرق. تأتي هذه الزيارة في إطار تبني أنقرة لسياسة "ليبيا واحدة"، حيث أظهرت انفتاحاً براغماتياً للتواصل مع كافة أطراف الأزمة الليبية بهدف كسر الجمود السياسي وتثبيت الاستقرار.

ففي طرابلس، التقى برئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة ورئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، وزار مقر القوات التركية. وفي بنغازي، كان في استقباله صدام حفتر بمطار بنينا، قبل مباحثات موسعة مع المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وزيارة ضريح عمر المختار في لفتة سياسية–رمزية.

التحولات الإقليمية وخلفيات التحرك التركي

ما كان لزيارة فيدان أن تتحقق دون غطاء سعودي–باكستاني، ودون صفقة سلاح أعادت ضبط إيقاع المنطقة، فقد جاءت هذه الزيارة مدعومة بـ "اتفاقية مكة للدفاع المشترك" الموقعة قبل أيام بين السعودية وتركيا وباكستان، لتضع ليبيا في قلب مشروع إقليمي جديد، تقوده ثلاثية إسلامية ذات أبعاد مالية وعسكرية ونووية.

ولقد شكلت صفقة الأسلحة الباكستانية لقوات حفتر بتمويل سعودي (التي بدأت شحناتها بالوصول إلى بنغازي في أوائل 2026) المقدمة العملية والميدانية للمسار السياسي والأمني الجديد، ومهدت الطريق للانخراط التركي اللاحق أثبتت هذه الصفقة المبكرة أن التنسيق بين السعودية وباكستان وتركيا لم يبدأ يوم توقيع اتفاقية مكة للدفاع المشترك في أغسطس 2026، بل كان الملف الليبي أحد أهم اختبارات توزيع الأدوار المبكرة بين العضو المالي (الرياض) والمزود العسكري (إسلام آباد) والضامن الإقليمي اللاحق (أنقرة). تطلب الانتقال من حالة العداء الصدامي بين أنقرة ومعسكر الشرق الليبي إلى حالة الحوار براغماتية (التي تجسدت في زيارة هاكان فيدان لاحقاً) وجودَ ضمانات وقوى وسيطة مقبولة من الطرفين؛ فجاءت شحنات السلاح الباكستانية المنسقة سعودياً لتعيد ضبط التوازن العسكري وتضمن ألا يشعر معسكر بنغازي بالضعف أو الإقصاء عند طرح مشاريع الدمج السياسي أو العسكري.

أجندة الزيارة التركية

جسدت جولة فيدان تحولاً عميقاً في السياسة التركية، من تبني طرف على حساب آخر إلى اعتماد سياسة "ليبيا واحدة" البراغماتية. لم تكن هذه الزيارة مجرد استطلاع آراء، بل حملت أجندة واضحة:

- دعم المبادرة الأمريكية التي يقودها مستشارو واشنطن (مسعد بولس)، لتوحيد المؤسسات العسكرية والوصول إلى انتخابات.

- تأمين المصالح الاقتصادية والطاقوية للشركات التركية في قطاع البنية التحتية والنفط والغاز.

- التنسيق مع المحور الجديد (السعودية – باكستان – مصر) لمنح أنقرة قدرة على المناورة بين الشرق والغرب.

"تركيا، التي كانت بالأمس طرفاً في الصراع، أصبحت اليوم وسيطاً وضامناً، في لعبة إقليمية كُتبت قواعدها في واشنطن، ونُفذت شحناتها في بنغازي."

أمريكا تحرك الخيوط، وأوروبا وروسيا في مربع التراجع

في خلفية المشهد الليبي، تقف واشنطن كقائد غير معلن للمسرح، من خلال مبادرة مسعد بولس التي تهدف إلى إنهاء "الانتقال المفتوح" وضمان انتخابات تمنع الفراغ الأمني في شمال إفريقيا. لكنها هذه المرة تفعل ذلك عبر وساطات إسلامية، فتركيا هي الذراع التنفيذية، والسعودية هي الممول، وباكستان هي المزود العسكري.

التتمة في الصفحة الثالثة

المرأة في تونس بين وهم التحرر العلماني وعدل التشريع الرباني

ليست صورة المرأة التونسية التي تقدَّم في المناسبات والمؤتمرات والاحتفالات الرسمية سوى واجهة للحقيقة، فخلف هذه الصورة تقف نساء كثيرات يعشن في الأحياء المهمشة والأرياف ومواقع العمل الهشة، ويواجهن البطالة والفقر وضغط الحياة والأعباء الأسرية، ولا تستدعى قضاياهن إلا حين تحتاجها السلطة أو الأحزاب العلمانية أو الحملات الانتخابية تحت مسمى الحداثة. وبين الخطاب الذي يتحدث باسم المرأة والواقع الذي تعيشه نساء تونس تتسع الفجوة سنويا، لتبقى المرأة، بمختلف أوضاعها، هي الخاسر الأكبر من المتاجرة بقضاياها.

لقد جعل النظام التونسي، منذ عهد بورقيبة ثم بن علي، من "تحرير المرأة" ركيزةً من ركائز شرعيته السياسية، ووظّف القضية النسوية لتقديم تونس بوصفها نموذجًا حداثيًا استثنائيًا، استماتة في فصل تونس عن هويتها الإسلامية. ومثّلت مجلة الأحوال الشخصية أحد أبرز تجليات المشروع التغريبي العلماني الذي أرساه بورقيبة، إذ لم تقتصر على تنظيم بعض شؤون الأسرة، بل أعادت صياغة جانب واسع من العلاقة بين الرجل والمرأة والأسرة وفق رؤية تشريعية قطعت، في مواضع جوهرية، مع أحكام الفقه الإسلامي الموروثة، وقدّمت ذلك بوصفه عنوانًا لتحرير المرأة وتحديث المجتمع.

لكن رغم عقود من سياسات "تحرير المرأة" و"تمكين المرأة"، ظلت نساء المناطق المهمشة يواجهن الفقر والبطالة والتهميش، فيما تحولت قضية المرأة، في جانب كبير منها، إلى واجهة للاستهلاك السياسي والإعلامي الرخيص، بدل أن تكون مشروعًا حقيقيًا لإنصافها وصون كرامتها. وأصبح "تمكين المرأة" يُختزل، في كثير من الأحيان، في تمكينها من التبرج والسفور والتعري، ودفعها إلى التحرر من الحياء كشعبة من شعب الإيمان، حتى غدا جسد المرأة مادة للإثارة وسلعة تُعرض وتُسوَّق في سوق الاستهلاك، وهو منكر عظيم يُراد له أن يعم مجتمعاتنا. وبذلك انقلب مفهوم التحرير على المرأة نفسها، فلم يعد المقصود، في جانب من الخطاب الحداثي، تحريرها من الظلم والاستغلال، وإنما تحريرها من الإسلام وأحكامه وقيمه، ثم إقلاؤها في سوق جديدة من الاستغلال باسم الحرية.

إن للمرأة في بناء الأسرة وصناعة الأجيال دور عظيم، ولذلك لم يكن القول بأنها نصف المجتمع مجرد عبارة إنشائية، بل حقيقة تدركها الأمم التي تعرف أن مستقبل الرجال يبدأ من أحضان النساء. وقد أدرك خصوم المسلمين هذه الحقيقة قبل أن يدركها كثير من أبناء الأمة اليوم. فحين واجه الصليبيون رجالًا أفذاذًا وقادة عظامًا، كانوا في كثير من الأحيان يواجهون ثمرة تربية نساء عظيمات، وزوجاتٍ كنّ سندًا في الشدة، وحصنًا في المحن، وشريكاتٍ في حمل أعباء الحياة.

التتمة في الصفحة الثانية

بين ركام المنظومة الراهنة ونداء التاريخ أين تقف الأمة اليوم؟

يمر العالم اليوم بمرحلة مخاض استثنائية لم يعد يشك في تسارع أحداثها عاقل، ولم تعد الأزمات المنبثقة عن المنظومة الدولية المعاصرة حوادث عابرة أو مجرد كبوات دورية للرأسمالية بل إنها أعراض جلية لخلل هيكلي في الأساس الفكري والسياسي الذي بني عليه النظام العالمي. إن القراءة السطحية للأحداث تبقي المرء رزية التفاصيل الكثيرة، أما القراءة عميقة الأثر فهي التي تنفذ إلى جوهر الداء وتطرح الدواء بلا موارية ولا استخذاء، حري بنا الوقوف أمام هذه المحطات لإنعام النظر:

أولا: المشكلة البنيوية في النظام الرأسمالي: لقد عجز النظام العالمي الحالي عن تقديم إجابات شافية للأسئلة الأزلية التي تؤرق الإنسان؛ انحياز كلي لموازين القوى والنفعية المجردة على حساب الحق والعدل، أزمات اقتصادية متلاحقة وتكريس ثروات الأرض في يد فئة قليلة بينما ترزح الشعوب تحت عبء التضخم والغلاء والديون، وأزمات فكرية واجتماعية وتفكيك للروابط الفطرية للإنسان وترك الفرد في حالة من الضياع والتخبط الروحي، هذا الخواء لم يعد سرا يخفى بل بات حقيقة يعترف بها مفكرو الغرب قبل الشرق.

ثانيا: الأمة الإسلامية وموقعها من معادلة الصراع: إن أمتنا الإسلامية ليست أمة هامشية في التاريخ ولن تكون. إن التحدي الحقيقي الذي يواجهها اليوم لا يكمن في نقص الموارد أو عجز الطاقات البشرية بل يكمن في الانفصام النكدي بين عقيدتها الحضارية وبين النظام السياسي المطبق عليها، لقد أثبتت العقود الماضية أن كافة المناهج المستوردة شرقية كانت أم غربية لم تزد الأمة إلا تشرذما وتبعية، وإن استعادة الأمة لمكانتها بين الأمم ليست حبرا على ورق ولا أمنية مجردة بل هي ضرورة تفرضها طبيعة الصراع الحضاري قائم الزاوية.

ثالثا: مشروع النهضة، العمل على بصيرة:

- إن قضية الأمة المصيرية لا تتطلب حلولا ترقيعية ولا مساومات في منتصف الطريق بل تتطلب رؤية استئنافية شاملة تعيد الحياة الإسلامية إلى واقع التطبيق، والارتكاز على المبدأ والبناء الفكري الصلب الذي لا يتأثر بتقلبات الواقع المؤقتة.

-الوعي السياسي الشامل وكشف خطط القوى الكبرى وفضح الأدوات التي تستغل للسيطرة على مقدرات الشعوب.

- صياغة البديل وتقديم المعالجة الإسلامية الشاملة لشتى مجالات الحياة؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلاقات الدولية كبديل حضاري جاهز يبتغي رعاية شؤون الإنسان بالعدل.

كلمة إلى كل ذي عقل وقلب سليم:

إن اللحظات التاريخية الفاصلة لا تنتظر المتفرجين، وإن النداء اليوم موجه لكل فرد من أبناء هذه الأمة ولكل مفكر ولكل حريص على مستقبلها؛ إن امتلاك الرؤية الصافية والتمسك بالمبدأ هو أول طريق النهوض. إننا لا ندعو إلى مجرد التنظير الفكري بل إلى وعي سياسي عميق وعزيمة لا تلين وعمل مخلص يعيد للأمة سلطانها وللإنسان كرامته ليكون الإسلام كما كان دوما نورا يخرج البشرية من ظلمات الجهل والنفعية إلى عدل الحق ورحمته.

عبود الفقيه – ولاية اليمن

تتمة :المرأة في تونس بين وهم التحرر العلماني وعدل التشريع الرباني

فالمرأة التي تبني في بيتها الإيمان والعزة والصبر، إنما تصنع رجالًا لا تهزهم الخطوب ولا تنال من عزائمهم العواصف. عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: "إنما النساء شقائق الرجال".

لقد كانت المرأة في تاريخ الأمة شريكةً في صناعة العظمة، لا هامشًا على متنها. كانت أمُّ الإمام الشافعي حاضنةَ مشروعه العلمي بعد فقد أبيه، فرعته ووجهته إلى طريق العلم حتى أصبح إمامًا من أئمة المسلمين. وكانت أمُّ الإمام البخاري كذلك، حتى صار ابنها صاحب "الصحيح" الذي تلقته الأمة بالقبول. وكانت خديجة رضي الله عنها نموذجًا آخر للمرأة التي تسند أعظم الرجال في أشد المحن، فكانت أول من آمن بالنبي ﷺ، ووقفت إلى جانبه حين كذبه الناس، وبذلت مالها وراحتها في نصرة دعوته. وكانت نسيبة بنت كعب رضي الله عنها نموذجًا للمرأة المؤمنة الشجاعة التي لم تقف على هامش الأحداث، بل ثبتت يوم أحد ودافعت عن رسول الله ﷺ، حتى غدت سيرتها مثالًا في الثبات والبذل والشجاعة. هكذا كانت المرأة المسلمة: أمًا تصنع العقول، وزوجةً تسند الرجال، ومؤمنةً تحمل همّ الأمة، وتشارك في نصرة الحق، ودرّة مصونة، لا سلعةً في سوق الشهوة، ولا شعارًا في سوق السياسة.

أما حين تختزل المرأة في فردٍ مستهلك، وتُنتزع الأسرة من وظيفتها التربوية، ويُستبدل بمنظومة القيم والطمأنينة منطقُ الصراع بين الرجل والمرأة، في ظل نظام رأسمالي يحكمه الطمع والجشع، فلا عجب أن تظهر في المجتمع أعراضٌ غريبة عليه. وهنا يظهر لدى الأطفال أعراض التوحد والعزلة، والاكتئاب والهشاشة النفسية، والانهيار أمام التنمر وضغوط الحياة. أما لدى الأزواج، فبدل أن يكون البيت سكنًا ومودةً ورحمة، يتحول إلى دوامة من الخصومات الزوجية التي تستنزف الرجل والمرأة معًا، حتى غدا بعض الرجال والنساء أسرى للخوف والقلق، يختبئ الإنسان من ظله بدل أن يقف في وجه الحياة بثبات. ولم يكن هذا "التحرر" المزعوم طريقًا إلى مجتمع أكثر استقرارًا، وإنما رافقته مظاهر متزايدة من التفكك والانهيار الاجتماعي: ارتفاع في معدلات الطلاق، وتصاعد في العنف والجريمة، واتساع في ظاهرة تأخر الزواج بين الشابات، وتفاقم في تعاطي المخدرات بين الشباب.

ثم صارت القوامة تُقدَّم باعتبارها قيدًا ينبغي التخلص منه، بدل أن تُفهم باعتبارها مسؤولية ورعاية وتكليفًا، وأصبحت المرأة مطالبة بأن تنتزع مكانتها في مواجهة الرجل لا بالتكامل معه. وهكذا يفقد البيت معناه تدريجيًا: فلا الرجل يجد فيه سكنًا، ولا المرأة تجد فيه أمانًا، ولا الأبناء يجدون فيه تلك البيئة التي تصنع الشخصية الإسلامية المتزنة.

حتى المال لم يسلم من إعادة هندسة العلاقة الزوجية بمنطق المساواة القانونية، فأُدخل نظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين، ليحوَّل جانبًا من الملكية الأسرية إلى ملكية مشتركة. وقد يتحول ذلك إلى فصل جديد من الخصومة: تصفيةٌ وقسمةٌ وديونٌ ونزاعاتٌ على الملكية، حتى يصبح الطلاق بدايةً لمعركة مالية أخرى بعد أن كان يفترض أن يكون نهايةً مباحة للعلاقة الزوجية. ولم يتوقف المشروع التغريبي الذي يحمل لواء حقوق المرأة، عند محاولة إعادة صياغة أحكام الأسرة والميراث وفق معيار المساواة الغربية، بل بلغ الأمر، في صورة أخرى أكثر استفزازًا، حد التطاول على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها والسخرية منها تحت لافتة حرية التعبير، في مشهد يكشف أن الصراع الحضاري لم يعد متعلقًا بتغيير قانون هنا أو حكم هناك، بل امتد إلى رموز الإسلام وشخصياته التي تمثل جزءًا من وجدان الأمة. فإذا أُريد للمرأة أن تنهض، فلا يكون ذلك بإخراجها من وظيفتها في بناء الأسرة، ولا بتحويل علاقتها بالرجل إلى معركة نفوذ، ولا بإطلاقها في سوق الشهوة والاستهلاك باسم التحرر، ولا بهضم حقوقها في التملك، وإنما بإعادتها إلى مكانتها التي تليق بها: امرأةً مكرمة، وأمًا ومربية، وزوجةً وشريكة، وإنسانًا فاعلًا في المجتمع، تحمل عقيدتها وتشارك في صناعة نهضة أمتها، دون أن تُنتزع من أنوثتها وفطرتها أو تُختزل فيها، لأن الله الذي خلقها هو من خلق الرجل، (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير). وهو القائل سبحانه: (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى).

والأخطر أن الحداثة لم تكتفِ بإعادة تعريف حقوق المرأة، بل أعادت تعريف حريتها وهويتها؛ فحوّل التحرر الجنسي والإباحية وتسليع الجسد المرأة إلى صورة وأداة للإثارة والربح، بينما فصل الخطاب الجندري الهوية عن الجنس البيولوجي وطرح هويات تتجاوز ثنائية الذكر والأنثى. ومع تسارع انتشار هذه التصورات رقميًا في تونس، يجري تطبيع ما كان مرفوضًا من السلوكيات باسم الحرية، دون أن يقود ذلك إلى كرامة المرأة أو أمنها. وهنا ينبغي أن نسأل: هل تحرير المرأة يعني أن تتحرر من دينها وأسرتها وحيائها، ثم تصبح أكثر تعرضًا للاستغلال في سوق العمل والإعلان والشهوة؟ وهل العدالة هي أن نضع الرجل والمرأة في قالب واحد، ثم نحمل المرأة فوق أعبائها الأسرية أعباءً اقتصادية واجتماعية إضافية، ونعتبر ذلك انتصارًا لها؟

إن الإسلام ينطلق من أساس مختلف تمامًا. فالمرأة والرجل إنسانان مكلفان أمام الله، ولا فضل لأحدهما على الآخر إلا بالتقوى: [إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ]. وهما متساويان في أصل الكرامة والتكليف، لكن التشريع قد يساوي بينهما في أحكام، ويخص كلًا منهما بأحكام أخرى بحسب الفطرة والمسؤولية. فالعدل ليس التطابق.

وفي الإسلام ليست المرأة سلعة ولا جسدًا مباحًا للسوق، كما أنها ليست كائنًا معزولًا عن المجتمع. لها حق التملك والتجارة والتعلم، وحمل الدعوة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمشاركة في الشأن العام ضمن أحكام الشرع. وقد ضرب التاريخ الإسلامي نماذج عظيمة في خديجة ومريم وآسية وفاطمة وأم سلمة وأسماء وأم عمارة وغيرهن رضي الله عنهن. لم يكن نجاحهن في التشبه بالرجل، وإنما في الإيمان والتقوى والعلم والبذل والصبر والكرامة.

ومن هنا فإن المرأة المسلمة لا تحتاج إلى استيراد تعريف غربي للنجاح. يقول الله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾. فهذا هو معيار النجاح، للمرأة والرجل معًا.

أما الدولة التي تتبنى هذا التصور، فليست دولة شعارات نسوية، بل دولة تطبق أحكام الإسلام على الجميع بالعدل. وفي التصور الدستوري الذي يطرحه حزب التحرير لدولة الخلافة، تقرر مواد صراحةً عدم التمييز في الحكم والقضاء ورعاية الشؤون، وتثبت للمرأة حقوق التملك والتجارة والعمل، وحق المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الأمة وعضويته، وتوجب توفير التعليم للذكور والإناث، وتجعل الحياة الزوجية حياة اطمئنان وقوامة الزوج رعاية لا تسلطًا. وهنا تكمن القضية الحقيقية: المرأة لا تحتاج إلى مساواة شكلية بقدر حاجتها إلى عدل حقيقي. والعدل الذي يطلبه المسلم ليس ما تقرره الأنظمة الرأسمالية، وإنما ما شرعه الله سبحانه وتعالى.

لقد جُرّبت في تونس عقود من "تحرير المرأة" الرسمي، كما تُستورد اليوم المزيد من المفاهيم الغربية تحت عنوان الحقوق والحريات، بينما لا تزال المرأة تدفع الثمن. والحل، في التصور الإسلامي، ليس إقصاء المرأة من الحياة، وإنما العودة إلى الإسلام مصدرًا للتشريع ونظامًا للحياة.

فبالخلافة، لا تعيش المرأة عدل الشعارات ولا مساواة الأرقام، وإنما تعيش عدل التشريعات الربانية، تُصان كرامتها، وتحفظ أسرتها، ويُحفظ مالها وعرضها، وتُتاح لها سبل العلم والعمل والمشاركة، ويُحاسب الظالم أيًّا كان.

فالمرأة المسلمة ليست بحاجة إلى أن تتحرر من الإسلام، بل بحاجة إلى أن تتحرر من كل نظام يحولها إلى سلعة أو أداة سياسية، وأن تعيش في ظل تشريع ترى فيه كرامتها وعدله وطمأنينته، وهي في أمس الحاجة إلى ذلك، اليوم قبل الغد.

بقلم م.وسام الأطرش

ما مناسبة معاهدة الدفاع المشترك بين تركيا وباكستان والسعودية؟

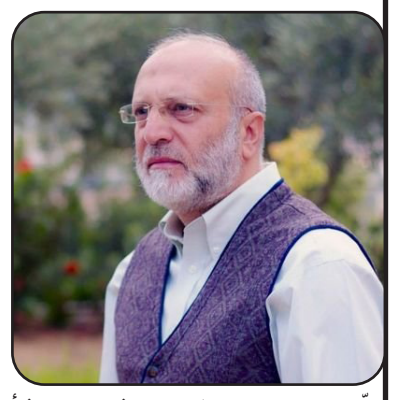

إنّ معاهدات الدفاع المشترك تنشأ في العادة بين الدول جرّاء إدراكها للمخاطر المشتركة التي تحيق بها، وذلك عند مثول عدوّ مشترك قد يتمكّن من التغلّب على كلّ منها على حدة إن واجهته منفردة، أو على الأقلّ يكون التغلّب عليه وردّ عدوانه صعبًا ومكلفًا إن واجهته كلّ منها منفردة، لا سيّما حين يكون هذا العدوّ دولة كبيرة وقويّة، أو تحالفَ دول شكّلت معا قوّة عسكرية ضخمة. من هذا القبيل كان تحالف بريطانيا وفرنسا وروسيا في مواجهة ألمانيا وحلفائها في الحربين العالميتين، بعدما ظهرت ألمانيا قوّة عسكرية ضخمة عشيّة تلك الحربين. ومن هذا القبيل أيضًا كان نشوء حلف الناتو عقب الحرب العالمية الثانية بعد تحوّل الاتحاد السوفيتي الشيوعي إلى عملاق عسكري باحتلاله دول أوروبا الشرقية، ومن ثَمّ نشوء حلف وارسو بزعامته ردّا على إعلان حلف الناتو.

وبالنظر إلى التحالف العسكري الذي أُعلن منذ أيّام في مكّة بين الدول الثلاث المذكورة نجد أنّ اثنتين منها - وهما باكستان وتركيا - تصنّفان أقوى دولتين في البلاد الإسلامية عسكريا، إضافة إلى أنّ السعودية تمتلك واحدًا من أقوى الأساطيل الجويّة المقاتلة في العالم ومن أضخمها.

وأوّل سؤال يخطر في البال: هل هذه المرّة الأولى التي يستجدّ فيها خطر على البلاد الإسلامية يستدعي هذا التحالف العسكري المتمثّل في معاهدة الدفاع المشترك هذه؟ أليس كيان يهود قد احتلّ أرض فلسطين منذ ما يقرب من ثمانين عامًا؟! ألا يسيطر على المسجد الأقصى مسرى النبيّ ﷺ وقبلة الإسلام الأولى منذ حوالي ستين سنة؟! ألم يمارس جرائم القتل والنهب والتدمير والتوسّع في الأرض الإسلامية طوال عشرات السنين؟! ألم يشرع في إبادة أهل غزّة وتدميرها وتسويتها بالأرض منذ ما يقرب من ثلاث سنوات ولمّا يتوقّف حتى ساعتنا هذه؟! ألم يشرع بتدمير جنوب لبنان وتسوية قراه بالأرض وقتل أهله منذ حوالي سنتين ولم يتوقّف؟! ألم يحتلّ مزيدا من أراضي سوريا عقب سقوط النظام المجرم؟! ألم يرتكب النظام السوري البائد وحليفتاه إيران وروسيا المجازر التي أزهقت أرواح أكثر من مليون من أهل سوريا وشرّدوا أكثر من نصفهم هائمين على وجوههم في الأرض؟! أما احتلّت أمريكا أفغانستان ثمّ العراق وقتلت عشرات الآلاف من أهلهما؟! أما اعتدت الهند على مسلمي جامو وكشمير وسائر مسلمي الهند طوال عشرات السنين وما زالت؟!... واللائحة تطول. بل الأنكى من هذا كلّه أنّ هذه الدول الثلاث، مجتمعة أو متفرّقة، كانت مرارًا وتكرارًا متحالفة مع هؤلاء أو بعضهم في بعض اعتداءاتهم على البلاد الإسلامية... ويا للعار!

إذن لقد كانت دواعي هذا التحالف بين أقوى البلاد الإسلامية متضافرة ومتلاحقة منذ عشرات السنين، بل منذ نشوء كلّ منها. فلماذا لم ينشأ هذا التحالف الضخم بما يملك من قوى عسكرية هائلة سوى الآن؟!

وهل سنرى لهذا الحلف العسكري صاحب تلك القدرات العسكرية الهائلة أيّ تحرّك إيجابي فوري لنصرة قضايا المسلمين في فلسطين ولبنان وسوريا وكشمير وتركستان الشرقية والشيشان وما سواها من البلاد الإسلامية المعتدى عليها؟!

الحقيقة المرّة هي أنّ هذه الدول الثلاث هي ما بين تابعة للسياسة الأمريكية والدائرة في فلكها. وكلّ من يدرك ألف باء السياسة يدرك أنّ هذا الحلف ما كان لينشأ لولا قرار من أمريكا، سواء قيل إنّه نشأ في مواجهة إيران ومحورها، أو في مواجهة المحور الذي يضمّ كيان يهود والهند ومن لفّ لفّهما. فسياسة أمريكا قضت بأن ينشأ توازن عسكري في المنطقة يحول دون تغوّل دولة أو محور دول على المنطقة قد يتطلّب منها في وقت من الأوقات جهدًا لا ترغب به للتخلّص منه وإلزامه حجمَه، كالجهد الذي تبذله اليوم لإعادة إيران إلى حجمها الطبيعي بعد أن تغوّلت على المنطقة جرّاء الفشل المتكرّر لسياسات أمريكا في المنطقة، ولجوء الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى خدمات إيران المتتابعة في أفغانستان والعراق ولبنان وسوريا واليمن، وإذا بالشريك يتحوّل إلى عقبة مزعجة أمام خطط أمريكا للمنطقة.

إنّ الواجب على حكّام هذه الدول أن لا يقتصروا على عقد معاهدة دفاع مشترك انسياقًا مع سياسة أمريكا، وأن يتجاوزوا هذا العبث إلى التوافق على دمج دولهم معًا لتكون دولة واحدة عظمى، تستعيد هويّتها الإسلامية، وتستأنف الحياة الإسلامية، وتتفوّق على دول العالم كلّها بما تملك من مدّ بشري، وقوى عسكرية، وثروات طبيعية، وامتداد جغرافي، وهيمنة على أخطر مضائق الكرة الأرضية... وأهمّ من هذا كلّه بما تحمل من رسالة حضارية، وما تملكه من طاقة روحية تضاهي قوى الأرض قاطبة. ولكنّ هؤلاء ليسوا أهلا لهذا الشرف العظيم، لأنّ ولاءهم ليس لله ولا لرسوله ولا للمؤمنين، ولكن للغرب وحضارته وسياساته. ويصدق فيهم قوله تعالى الذي نزل في المنافقين: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾.

بقلم أ.أحمد القصص

بعد سبعين سنة من إصدارها
ماذا بقي من مجلّة الأحول الشخصية.. !؟

بعد سبعة عقود من إصدار مجلة الأحوال الشخصية، التي نظمت العلاقات الأسرية والزواج والطلاق والنفقة والحضانة منذ عام 1956، يعود الجدل حول مؤسسة الزواج من بوابة ممارسات تقول منظمات نسائية إنها بدأت تفرض نفسها خارج الإطار القانوني، من بينها الزواج العرفي ، والزواج الشفاهي ، وعقود مكتوبة غير مسجلة، وأخرى تكتفي بالإشهار الديني دون استكمال إجراءات التوثيق الرسمية.

حيث أعلن الاتحاد الوطني للمرأة التونسية فتح الملف بمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين لإصدار مجلة الأحوال الشخصية، ضمن سلسلة ندوات نظمها في مختلف ولايات البلاد تحت عنوان "قراءة في عقود الزواج ما بعد 2011". وقالت رئيسة الاتحاد ، راضية الجربي ، "إن إثارة موضوع المخاطر بعقود الزواج في تونس جاء على خلفية ما وصفته بتسجيل ممارسات لإبرام زيجات لا تشبه عقود الزواج التي أقرتها الدولة التونسية، من بينها عقود شفاهية أو ما يعرف بالزواج العرفي، وأخرى مكتوبة لكنها غير مسجلة، إلى جانب زيجات ذات طابع ديني بحت، فضلاً عن بعض الزيجات بين تونسيين وأجانب التي تطرح بدورها إشكالات قانونية واجتماعية مختلفة.

وحذرت رئيسة الاتحاد النسائي من خطورة انتشار الزواج غير الموثق، مؤكّدة أنّ الأمر لا يتعلق فقط بطريقة إبرامه، وإنما بما يترتب عن غياب الوثيقة الرسمية من صعوبات محتملة في إثبات العلاقة الزوجية وما ينشأ عنها من حقوق والتزامات خصوصاً بالنسبة للنساء والأطفال، في حالات الانفصال أو وفاة أحد الزوجين أو نشوء نزاع حول النسب أو النفقة أو الإرث أو الحقوق المالية.

وقالت إن "الاتحاد أثار منذ سنوات قضية الزواج العرفي وما يمثله من مخاطر، لكنه واجه، وفق تعبيرها، انتقادات وعنفاً كبيراً". وترى الجربي أنّ بروز ممارسات الزواج غير الموثق يستدعي البحث في التحولات التي عرفها المجتمع التونسي، وفي الأسباب التي دفعت بعض الأشخاص إلى البحث عن صيغ للزواج خارج الإطار المدني.و قبل أن نجيبها على تساؤلها هذا و لماذا عموما لا يلتزم التونسي بما تنصّ عليه مجلة الأحوال الشخصية من أحكام و تشريعات ، نذكّر بأمور مهمّة: ارتباط المجلّة بالقيم العلمانية مجلّة الأحوال الشخصية ألغت منذ تأسيسها القوانين و الأحكام الشرعية الإسلامية المطبقة في تونس واستبدلت بها أحكاما وفق المبادئ العلمانية الغربية الفاسدة مثل المساواة بين الجنسين ، حظرت تعدد الزوجات ، وحددت الحد الأدنى لسن الزواج للرجال والنساء، وتم تغيير أحكام الإسلام المتعلقة بالطلاق والزواج لتتوافق مع القيم العلمانية. وأشادت الحركات النسائية والعلمانيون والحكومات الغربية بهذه القوانين واعتبرتها خطوة إلى الأمام لرفع مكانة المرأة في البلاد و علامة على التقدم والحداثة وأدت إلى وصف تونس بأنها نموذج في تأمين حقوق المرأة في العالم الإسلامي ومنذ سن قوانين المجلة، قامت الحكومات العلمانية المتعاقبة في تونس بعلمنة المزيد من القوانين الاجتماعية في البلاد على مبادئ المساواة بين الجنسين، في ظل وعود خادعة أنها سوف تحسن من حالة المرأة في البلاد ، ولذا كان من اللازم أن نطرح سؤالا : ما الذي حققته مجلة الأحوال الشخصية غير فتح الباب أمام المصادقة الكاملة لاتفاقية " سيداو " المشؤومة القائمة على المساواة بين الجنسين، أو تكريس المساواة التامة ببين الجنسين في الدستور التونسي أو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في القوانين الانتخابية، ما الذي حققته فعلا للنساء في البلاد؟ فصل الأسرة عن القيم الاسلامية لقد تم توجيه حملات ممنهجة للترويج لفصل الأسرة عن محيطها عبر نصوص قانونية وضعت لأجل هذا منذ كتابة مجلة الأحوال الشخصية و على مر التعديلات و التقيحات كلها ، حيث صار الزواج علاقة قائمة على العقد المدني منفصلًا عن روح التعاون التي يفرضها الإسلام؛ فكان القصد واضحا هو جعل الأسرة كياناً هشا، يخلو من الحجر الأساسي –الأم–،والغاء قيمة و قوامة الأب. والنتيجة أننا اليوم أمام عائلة بلا عزيمة ، وزواج بلا تواصل ، وبيت بلا حميمية ، وأسرة بلا حماية ، و في المقابل هناك دعم لا محدود للمنظمات النسوية التي تهاجم أحكام الشريعة وتطالب بعلمنتها .بإعطائها كل المجال الإعلامي و كل التسهيلات المادية للقيام بمهامها و الترويج لأفكارها ، دون أن ننسى تبنّي سياسات تعليمية وإعلامية تروّج "للنظرة الجنسانية " وتقصي قيم العفاف والحياء.

لماذا لا يلتزم التونسي بأحكام المجلّة؟

القوانين الحالية جعلت سلاحاً في يد كل طرف، وزرعت العناد مكان الرحمة. ومنظومة الأحوال الشخصية القائمة لا تستند إلى الإسلام، بل إلى تشريعات غربية، فكانت النتيجة مزيداً من النزاعات، وأزمات الطلاق و الحضانة والنفقة ، وصراعاً طويلاً في المحاكم. فما دامت هذه القوانين تعبّر عن مفاهيم وأفكار مخالفة لأحكام الإسلام و منبثقة من نظام علماني يفصل الدين عن الحياة فإنّه لا شكّ تحمل في ثناياها فشلها لا محالة ، فلا خير مرجوّ منها و لا خير في هذا النظام ولا صلاح إلا بتغييره و استبدال أحكام الإسلام محلّه .

ونذهب أكثر من ذلك ، فإنّ في بلاد المسلمين عموما وليس في تونس بالتحديد لا وجود للالتزام الطوعي المبدئي للقوانين و التشريعات عموما وليس فقط في مجال الأحوال الشخصية لأن النظام المطبق ليس من جنس عقيدة الناس، فالناس يعتنقون عقيدة الإسلام، والدولة تطبق النظام الرأسمالي وهذه حالة شاذة سياسياً وتاريخياً، ولذلك نجد الأنظمة في بلاد المسلمين أنظمة بوليسية قمعية تعتمد على القوة والترهيب في فرض القوانين، ونجد الناس يلتزمون بتلك القوانين بدافع الخوف من النظام ومن العقوبة،فالمشاهد المحسوس هو وجود انفصال فكري شعوري بين الناس و الدولة بنظامها و قوانينها.

وهذه الأحكام- مهما كان تصنيفها من شخصية أو عامة- تتأثر بالعقيدة التي يحملها الشعب، والنظام المنبثق عنها، والذي تطبقه الحكومة، حيث يعتنق الشعب عقيدة والحكومة تنظم حياة الناس وتضع القوانين وفق تلك العقيدة التي يعتنقها الشعب، إذ من المفترض أن تكون الدولة هي الكيان التنفيذي لمجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات التي تحملها الناس، وعندها ينظر الشعب لتلك الأنظمة والقوانين المطبقة عليه نظرة احترام كونها منبثقة من النظام الذي اختاره لتنظيم حياته، فيلتزم بتلك الإجراءات والقوانين بشكل طوعي.

و لهذا و منذ إصدارها لم تحفظ المجلّة كرامة المرأة ولا استقرت الأسرة، و تصاعدت نسب العنف الأسري في كل الاتجاهات وتراجعت مكانة الأمومة، وتشوّهت صورة الزواج ، كما أصبحت القيم الإسلامية متهمة بالرجعية، بينما الترويج للعلاقات خارج الزواج والانحلال الجنسي يُعتبر تحررًا وتقدُّما، في انقلاب على الفطرة ، وتخريب ممنهج للأسرة.

و لهذا كان طبيعيا أن تفشل المجلة في معالجة مشاكل الناس و كان طبيعيا كذلك ألاّ تجد قبولا عند الناس و لا عجب أنّا نراهم يحاولون جاهدين التفصّي من أحكامها و الإلتجاء إلى الشرع الحكيم عوضا عن ذلك ، فإنّ الله عزّ وجل أعلم بما يصلح خلقه، وتشريعاته وحدها كفيلة بحفظ الأسرة، ومن أعرض عنها عاش الضياع والشقاء. قال تعالى: [فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى] فمنَ أراد النهوض بالأمة، فليبدأ من لبنتها الأولى: الأسرة، على نهج الإسلام، وفي ظل دولة تطبقه، لا دولة حداثة تهدمه باسم التقدّم.

بقلم أ.محمد زروق

تتمة :الزيارة التركية لغرب وشرق ليبيا... كسر الجمود أم تثبيت للخطّة الأمريكية؟

في المقابل:

- روسيا تواجه ضغوطاً أمريكية مكثفة لتقليص وجودها العسكري في الشرق والجنوب، مقتصرة على مناوشات دبلوماسية في مجلس الأمن دون قدرة على تعطيل المسار الجديد.
- أوروبا (إيطاليا وفرنسا) تكتفي بدعم المظلة الأمريكية، وتراجع مبادراتها الذاتية، مستسلمة للمقايضة الأمنية–الطاقوية.
- الصين تلتزم الحياد الاقتصادي، منتظرة نضوج التسوية لضمان موطئ قدم لشركاتها في إعادة الإعمار.
- بريطانيا تقف كمراقب متحفظ، متمسكة بالأمم المتحدة، لكنها توسع حضورها اقتصادياً عبر شركة BPبريتش بيتروليوم في حوض سرت، في تنافس خفي مع الشركات الأمريكية.

هل نحن أمام محاور جديدة بديلة عن اتحاد المغرب العربي ؟

في الوقت الذي تنكمش فيه أوروبا وتراجع روسيا، تتصدر أمريكا المشهد بوساطات إسلامية، ليس لتوحيد ليبيا، بل لإدارة انقسامها، وضمان تدفق النفط، واحتواء أي فراغ أمني قد يهدد المصالح الغربية في حوض المتوسط.

تكريس التسويات عبر المحاور الوظيفية والصفقات الإقليمية المباشرة (مثل تنسيق مصر-تركيا-السعودية) يعني عملياً دفن الهياكل المغاربية الكلاسيكية، حيث أن تونس وضعت بين كماشة الاستقرار والانكفاء ليتهمّش دورها الدبلوماسي لصالح المحاور الكبرى في حين تبحث القاهرة عن مكاسب أمنية واقتصادية عبر التوافق التركي-المصري الجديد حول ليبيا، أمّا الجزائر بعزلتها تجد استبعادا لمقاربتها التقليدية وإقصاء رؤيتها الداعية لحلول محلية بحتة تضمن مصالحها الوطنية.

"ما يحدث في ليبيا ليس تسوية، بل إعادة توزيع للنفوذ. الهيمنة الأمريكية لم تعد بحاجة إلى خوذات الجنود، بل إلى اتفاقيات مكة، وصفقات باكستانية، وتقارب تركي–سعودي، يعيد رسم خريطة المنطقة بأقلام الوساطة لا بصواريخ التدخل."

مستقبل ليبيا بين الدمج الوهمي والاستقرار الهش

في ظل هذه الترتيبات، يطرح سؤال المصير: هل نشهد توحيداً حقيقياً في ليبيا، أم تقسيماً ناعماً تحت غطاء اللامركزية؟

تشير المعطيات إلى أن الدمج العسكري يواجه عقبات جمة:
- ولاءات جهوية راسخة في الشرق والغرب.
- مجموعات مسلحة في طرابلس ومصراتة ترفض تفكيك نفوذها.
- غياب الضمانات الأمنية الكافية لأي عملية دمج حقيقية.

لذلك، يبدو سيناريو الدمج الشكلي هو الأقرب، عبر تشكيل مجلس دفاع أعلى أو رئاسة أركان اسمية، مع إبقاء القوات في مناطق نفوذها.

أما مستقبل القادة، فـ الدبيبة يواجه ضغوطاً للتنحي، وحفتر يمرر القيادة لنجليه (صدام وبلقاسم) في انتقال سلالي ضمني، وعقيلة صالح يتراجع دوره التشريعي لصالح صفقات مباشرة بين مراكز القوى.

"السلطة في ليبيا الجديدة ليست كامنة في اختيارات الشعب الليبي ومن يمثله، بل في صناديق النفط، وعقود الإعمار، واتفاقيات الدفاع المشترك."

ختامًا:

إنّ غياب الإسلام كمبدأ عن رعاية شؤون المسلمين، هو أسّ البلاء، هذه الحقيقة تجاهلها حكام المسلمين في حين أدركها حكام الغرب منذ سقوط الخلافة الإسلامية سنة 1924، وذلك حين احتجَّ بعض النواب الإنجليز بعنف على كروزون واستغربوا كيف اعترفت إنجلترا باستقلال تركيا التي يمكن أن تجمع حولها الدول الإسلامية مرة أخرى وتهجم على الغرب ـ فأجاب كروزون: لقد قضينا على تركيا التي لن تقوم لها قائمة بعد اليوم لأننا قضينا على قوتها المعنوية المتمثلة في أمرين: الإسلام والخلافة. غياب الإسلام عن الحكم والتشريع، ولّد فراغا سياسيا وحكامًا لا ينظرون إلى السياسة الدولية من زاوية العقيدة الإسلامية، بل يتحركون ضمن مصالح قطرية ضيقة، تسقطهم في شراك أعداء أمتهم، لم يتعظوا بدروس التاريخ التي تفوح بخداع الكافر المستعمر وتقلّب مزاجه حين انتهاء مصالحه، ولا بأحكام الإسلام التي تدعو إلى العزُّ وتحرّم الولاء للكفار و تجرَّمه،لقوله تعالى " [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا]. لم يعوا أن كلمة الفصل هي بيد الأمّة التي سوف تلفظهم لفظ النواة لتقيم على أنقاضهم خلافة راشدة على منهاج النبوة، لتجمع كلمة المسلمين وتوحد صفوفهم وتنصر دينهم الحقّ وتظهره على الذين كلّه ولوكره الكافرون.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

اعتداءات كيان يهود على الأرض والناس والمقدسات مستمرة!

الخبر:

اقتحم عشرات المستوطنين، الخميس، المسجد الأقصى، في وقت نفذت فيه قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة شملت عشرات من الفلسطينيين في الضفة الغربية. كما واصل المستوطنون اعتداءاتهم وأصابوا فلسطينيَّين، في حين يسود التوتر بلدة قصرة قرب نابلس.

وقالت محافظة القدس الفلسطينية في بيان إن مستوطنين يتقدمهم عضو الكنيست المتطرف يهودا غليك اقتحموا المسجد الأقصى وأدوا طقوسا تلمودية في الجهة الشرقية منه، المقابلة لقبة الصخرة المشرفة.

ويقتحم المستوطنون المسجد الأقصى بالعشرات يوميا من الأحد إلى الخميس، على فترتين قبل الظهر وبعده، وسط انتشار شرطي مكثف في أنحاء المسجد، مع الحدّ من دخول المصلين والتضييق عليهم. (الجزيرة نت).

التعليق:

تستمر اعتداءات كيان يهود على المدن والقرى في الأرض المباركة، ينتهكون حرمة المقدسات، ويعتقلون الناس بشكل مُهين، ويخرجونهم من بيوتهم ويستولون على أراضيهم، بل إن الحجر والشجر والحيوان لم يسلم من شرورهم، ولا يكاد يخلو يوم من مثل هذه الاعتداءات، إن لم يقم جيش كيان يهود المسخ بذلك قام به المستوطنون تحت حماية الجيش.

خلال كل ذلك يجتمع الحكام والمسؤولون في بلاد المسلمين، ولكن لماذا يجتمعون؟

بعضهم ينشئ تحالفاً بحرياً بأمر من أمريكا لحماية مصالح أمريكا في المنطقة! وبعضهم ينشئ اتفاقاً دفاعياً بأمر من أمريكا أيضاً لحماية مصالح أمريكا! وبعضهم يصدر بيانات الشجب والاستنكار، ويحمّلون النظام الدولي المسؤولية تجاه اعتداءات كيان يهود، ومنهم من يستنصر بمجلس الأمن، ومنهم من يُعلن عن إنشاء منصة لتوثيق انتهاكات كيان يهود!

وهذا يعني أنهم ليسوا عاجزين عن الاجتماع، وليسوا عاجزين عن إنشاء التحالفات العسكرية، وليسوا عاجزين عن تحريك الجيوش - ولكن ذلك مرهون بتلقي أوامر من سادتهم - ولا يلبون نداءات الاستنصار من إخوتهم في الأرض المباركة، ولا يمتثلون أمر الله سبحانه وتعالى: [وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ].

إنّ الحكام في بلاد المسلمين يتصرفون من منطلق أنّ وجود كيان يهود في الأرض المباركة قد صار أمراً واقعاً، ويريدون من المسلمين أن ينظروا إليه من هذا المنطلق، وهذا لن يكون بإذن الله، فقضية فلسطين من القضايا المحوريّة والمركزية في قلوب المسلمين، وتتعلق قلوبهم بالمسجد الأقصى كما تتعلق بالمسجد الحرام والمسجد النبوي، وإنّ تآمر الحكام مع الكفار المستعمرين ومع كيان يهود لن يجعله أمراً واقعاً، وسرعان ما تتحرك الأمة لتتخلص من هؤلاء الحكام الرويبضات، وتزيل كيان يهود من الوجود، وإنّ غدا لناظره قريب.

بقلم أ.خليفة محمد

قراءة في فاجعة الهجرة الجماعية لشباب المغرب نحو سبتة ومليلية

لم تكن الصورة القاتمة والقادمة من محيط معبر تارخال في سبتة صباح الخميس 30 تموز/يوليو 2026مجرد محاولة للهجرة على عادة المحاولات السابقة المتكررة نحو تلك المدينة المحتلة، بل كانت ترجمة لمأساة شعب يفر من جحيم صنعه له نظام الحكم المغربي، ذلك الطوفان البشري الذي انهارت معه القدرة الأمنية على التصدي والاحتواء، ثم التزامن اللافت مع احتفالات العرش في المغرب، جعل الحدث استثنائيا وحوله من حادث حدود وهجرة لأسئلة حارقة سياسية وأمنية و مجتمعية ودولية.

قراءةفي الوقائع أولا:

بدأت الأزمة على شكل محاولات سباحة متفرقة من السواحل المحاذية لسبتة، ثم تصاعدت خلال الأيام التي سبقت الزحف الكبير، أعلن معها رئيس حكومة المدينة المحتلة خوان خيسوس في فاس وصول أزيد من 1500 شخص خلال عشرة أيام، اللافت أن العبور لم يقتصر على تسلق السياج الحدودي كالمعتاد بل كان المسار الأساسي بحريا.

ثم ماميز موجة الهجرة هذه هو أنها لم تبدأ باقتحام معبر حدودي واحد يمكن تطويقه في نقطة محددة والتعامل معه، بل تحول عرض البحر كله لمسار عبور، ثم بدأت صور العابرين للضفة الأخرى في الوصول والانتشار و بدأ التأثير يتراكم والعدوى تنتشر، وبتنا نرى هجوما عشوائيا على محطات الحافلات والقطارات في معظم المدن للوصول إلى أقرب نقطة من سبتة، فتضخم الأمر حتى استعصى احتواؤه، وبلغ ذروته ساعات بعد خطاب العرش، ففي مساء الخميس وصل السيل البشري الذي عبر سباحة وسيرا على الأقدام إلى مدينة سبتة، حوالي 50 ألف مهاجر، في مفارقة صادمة لحاكم يدعي إنجازات النظام وشعب يفر من مأساة صنعها له النظام!

ثم مع هذا السيل البشري الهادر أثيرت القضايا الأمنية والسياسية، وتنازعتها أقوال وآراء وأثيرت معها نظريات وفرضيات وتخمينات، ثم كان تأثير موجة الهجرة لسنة 2021 حاضرا وجرى عليه القياس مع وجود الفارق والوقائع المخالفة، وغلبا لتخمين بناء على فرضيات وتعسر التحليل بناء على الوقائع لشح المعلومات.

الوقائع المتعلقة بالشق الأمني والسياسي للهجرة:

تفردت هذه الهجرة الجماعية بحجمها وتوقيتها والظروف المحيطة بها، وكان مسارها الأساسي بحرياً،والهجرة البحرية بطبيعتها أصعب وأعقد أمنيا من احتواء بري في نقطة محددة، ثم لم يسبق هذه الهجرة دعوات مكثفة تستوجب استنفارا أمنيا، بل حتى تنامي أعداد الأيام العشرة السابقة للنزوح الكبير يمكن فهمه في سياق ما يعرف بحملات الهجرة الصيفية (بيانات وزارة الداخليةالإسبانية والمنظمة الدولية للهجرة 2022-2025 تظهر أن أشهر الصيف تبقى من أكثر الفترات نشاطاً وتتنامى فيها أعداد المهاجرين)، لكن السيل البشري الهادر كان مساء الخميس تحديدابعد انتشار إشاعات النجاح في الوصول إلى سبتة.

ومع ذلك السيل البشري طرحت المعضلة الأمنية والقراءات المتشعبة، علما أن الوقائع على الأرض فرضت أوضاعها الخاصة والاستثنائية، في فرز اختلال طارئ لمنظومة المراقبة والتصدي، دفعت بقوات الحرس الإسباني كما أظهرت الصور فتح بوابة قريبة من المنطقة الحدودية بعدما وجدت نفسها أمام أعداد تفوق قدرتها على السيطرة والتحكم، وبعدما فقدت الحدود وظيفتها في التصدي والمنع والردع.

وكذلك على الجانب المغربي، فمع احتفالات العرش كانت الأولوية و التركيز الأمني على مكان الاحتفال حيث وجود الملك وأركان الدولة، ما ولد نقصا وخصاصا في مناطق أخرى، وهو ما فتح بعض الشقوق والثغرات التي يسرت هذه الهجرة بهذا الحجم.

وعن الوضع السياسي المتعلق بهذه الهجرة فهو جد مختلف عما كان عليه زمن هجرة عام 2021، فالوضع المتأزم حينها بين الرباط ومدريد وتصريحات السفيرة المغربية في إسبانيا عقب سماح مدريد بزيارة زعيم البوليساريو لإسبانيا وتهديدها المعلن بأن الأمر لن يمر دون عقاب والوقائع والقرائن على الأرض، وتصريح وزير خارجية المغرب بوريطة من أن السلطات المغربية ليست مسؤولة عن الحدود الإسبانية، كلها كانت أدلة على افتعال موجة الهجرة تلك.

أما اليوم فقد انتفت كل تلك المبررات، فعلاقة الرباط بمدريد طبيعية وفي تحسن بل لقد أكدت وزارة خارجية إسبانيا عقب الأحداث الأخيرة أن العلاقات مع المغرب ممتازة، ما يعني أن تفسير الموجة الجديدة للهجرة الجماعية نحو سبتة ومليلية بالتوتر المغربي الإسباني غير وارد و ممتنع، وهو قياس في غير محله على هجرة عام 2021.فهجرة عام 2021 كانت مفتعلة لإدارة أزمة، أما هجرة عام 2026 فهي صناعة لأزمة عصفت بالنظامين.

كما أن موجة الهجرة الكاسحة جاءت مباشرة بعد خطاب العرش بساعات، وكانت مضامينه كلها ادعاءات متضخمة عن إنجازات النظام الكبرى ونجاحاته، فجاءت عكس السياق لتقوض كل تلك الادعاءات وتوجه سهام النقد والنقض لرأس النظام، وهو ما يجعل فرضية الهجرة المفتعلة احتمالا ضعيفا.

تبقى القرينة التي ترقى إلى آلية التحريك وهي التي أشار إليها كلا النظامين في إسبانيا والمغرب، وهي شبكات التهريب والهجرة، وإن لمتفصح عن اليد الخفية التي تمسك بها، فحسب السلطات الإسبانية فإن هذه التدفقات الاستثنائية تعزى بشكل مباشر إلى استغلال شبكات التهريب لحكم حديث أصدرته المحكمة العليا الإسبانية، يمنع تطبيق الترحيل الفوري على المهاجرين القادمين سباحة، وهو ما أكده ركوب الشباب البحر سباحة للولوج للضفة الأخرى.

وهو مادفع بالنظامين لمواجهة الطارئ الأمني المتعلق بهذه الهجرة الاستثنائية، وفي بيان لها أشادت وزارة داخلية إسبانيا بالتعاون النموذجي مع المغرب في جميع المجالات، بما فيها الهجرة، وشكر وزيرها فرناندو جراندي مارلاسكا، السلطات المغربية على الجهود التي بذلتها قوات الأمن المغربية في الأيام الأخيرة، والتي أحبطت آلاف محاولات الهجرة غير النظامية.

أما الدافع الحقيقي واليقيني لهذا الهروب الجماعي وفاجعة ضحاياه فمرده إلى المأساة التي يحياها أهل المغرب، وحجم الخراب الذي أحدثه نظام الخراب في البلد؛ معدلات فقر وغلاء أساسيات العيش وعطالة الشباب ونسبة الطلاق غير المسبوقة في تاريخ البلد.

بقيت المسألة الدولية واليد الخفية المستفيدة من هكذا وضع، حيث يأتي الفاعل الأمريكي وأعماله القذرة في تعامله مع رئيس وزراء إسبانيا المشاكس(رفض طلب واشنطن استخدام القواعد المشتركة ضد إيران، وأغلق المجال الجوي أمام الطائرات العسكرية الأمريكية) عبر ملف الهجرة الحساس أوروبيا. عطفا على الأهمية الجيوستراتيجية لمدينة سبتة البوابة الجنوبية لمضيق جبل طارق وأطماع ترامب في انتزاعها من إسبانيا، فلقد أثارت لجنة الاعتمادات في الكونغرس قضية سبتة و مليلية في 3 أيار/مايو 2026 بوصفهما "أراضي المغرب تحت الإدارة الإسبانية"،وقبلها شدد عضو الكونغرس الجمهوري ماريو دياز بالارت في نيسان/أبريل 2026 على "أنسبتة ومليلية جزء جغرافي من المغرب، وأن وضعهما يخضع دائماً للتفاوض والمناقشة بينالأصدقاء والحلفاء".

هي مآسينامن صنع أنظمة الاستعمار وقضايانا التي يتناهشها لئام الاستعمار.

الأستاذ مناجي محمد

تتمة :الدولة المدنية :
تعددت الأشكال والاستبداد واحد

مصدراً لتلوث بيئي خطير يهدد النظم الإيكولوجية والصحة العامة؛ نتيجة إلقاء آلاف الأطنان من الفوسفوجيبس يومياً في البحر، وانبعاث الغازات السامة، وتراجع الموارد المائية وتدهور الواحات الساحلية التي ليس لها مثيل في العالم، ورغم إجماع أهلها على حتمية إزالته، لم يجدوا مستمعا لهم. فقد تبخرت الآمال التي غذتها زيارة الرئيس قيس سعيد الأخيرة لولاية قابس بقرب استئصال هذا الورم من مجال عيشهم، بعد أن ظنوا أن المعادلة السياسية للسلطة ستجبرها على تلبية مطلبهم المركزي، إلا أن الثقل الفعلي لشركة "فوسفيا" ، التابعة لـ مجموعة رولي الفرنسية، والمنتصبة في تونس منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث تمتلك مصانع لإنتاج المواد الأساسية المعتمدة على الفوسفات والكالسيوم في ولاية قابس، كان أوقع في القرار السياسي من كل الغضب القابسي وأشد تأثيرا من أن تفتك السرطانات والأمراض الصدرية بمنظوري دولة الحداثة المنتصبة في بلاد الإسلام. فزيارة الرئيس لم تتجاوز مفعول حقنة التخدير حين يتحدث ابن قابس عن ضرورة تفكيك الوحدات الملوثة فيطمئنه رئيسه أن التفكيك واقع لا محالة بخصوم السلطة " الخونة الفاسدين"، في إصرار غريب على أن لا تستجيب لأي مطلب شعبي حتى لا تكون سابقة قد تعتبر خضوعا من السلطة لرغبة الناس، خوفا من انتشار التحركات .والسلط المتعاقبة على حكم البلاد ليس لها إلا أن تستجيب للضغوط الخارجية بحتمية إحباط كل تحرك، لإدراك المستعمر ان حركة المسلمين تبدأ بقضية صغيرة لتفتح الباب على مصراعيه نحو التغيير الجذري .

"الإسلام كرم المرأة والعلمانية أهانتها"

تحت هذا العنوان نظم شباب حزب التحرير مع ثلة من أهالي مدينة قليبية، وقفة احتجاجية يوم الخميس 2026/08/13 أمام مقر معتمدية المدينة للتنديد بسماح السلط المحلية بتنظيم عرض فاضح على شاطئ البحر من أجل اختيار ملكة جمال المدينة.

وقفة احتجاجية يوم الخميس 2026/08/13 أمام مقر معتمدية المدينة للتنديد بسماح السلط المحلية بتنظيم عرض فاضح على شاطئ البحر من أجل اختيار ملكة جمال المدينة.

وقد تخللت تلك الوقفة كلمة ألقاها الأستاذ نزار القبجي استنكر فيها هذا المنكر الذي يخدش الحياء ويمتهن أعراض المسلمات ويجعل من أجسادهن سلعة رخيصة في سوق النخاسة.

وقد عبر الأستاذ نزار عن رفض أهالي قليبية لهذه الجريمة النكراء التي تستهدف قيم المسلمين وأعراضهم، وأكد على أن أهالي قليبية مسلمون، معتزون بدينهم ومتمسكون بهويتهم الإسلامية وينبذون الحضارة الغربية المنحطة.

وحمّل الأستاذ نزار السلط المحلية مسؤولية السماح لهذه العروض المشبوهة التي استغلت براءة بنات المسلمين وأغرتهن بالظهور بمظهر يتعارض مع نظرة الإسلام للمرأة ولا يشرف أهالي المدينة.

وقد سبقت هذه الوقفة حملة اتصالات واسعة قام بها شباب حزب التحرير في المدينة لتحميل الأهالي مسؤولية إنكار هذا المنكر الفظيع. ولاقت تحركاتهم تأييدا واسعا من أهل المدينة الذين استنكروا هذه النشاطات المشبوهة التي تخالف طريقة عيشهم، وعبروا عن تمسكهم بقيم الإسلام الذي كرم المرأة وجعلها أماً وعرضاً يجب أن يصان، وأكدوا على رفضهم للعلمانية التي أهانت المرأة وجعلتها سلعة رخيصة، معتبرين أن لا خلاص لهم إلا بالإسلام وحكم الإسلام.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

تحالف مشبوه تقوده مملكة آل سعود

أعلنت السعودية، بمشاركة 13 دولة أخرى، إنشاء تحالف بحري دفاعي متعدد الجنسيات تحت قيادتها، في خطوة قالت إنها تهدف إلى حماية الملاحة الدولية وطرق التجارة وإمدادات الطاقة من التهديدات المتصاعدة في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، وذلك بعد أن تسببت هجمات شنتها جماعة الحوثيين المتحالفة مع إيران في تعطيل أحد أكثر الممرات التجارية ازدحاما في العالم.
الراية: إن الناظر إلى هذا العمل يدرك أن هدفه الحقيقي هو حماية اقتصاد دول الغرب الكافر المستعمر لتأمين وصول النفط إليها، على حساب المسلمين أصحاب النفط أنفسهم، وبأيدي حكامهم الخونة الذين يقومون بتأمين وصول المواد الخام لتحريك عجلة اقتصاد الكفار الذين يسحقون الأمة في كل مكان!
إن التكتلات الدولية تشكل خطرا على السلام، وعلى الدول الأخرى، وتوجد شراً مستطيراً في المسرح الدولي. فقد قادت أمريكا تحالفات عسكرية دولية على العراق عام 1991م، وعلى أفغانستان عام 2001م، وعلى العراق مجدداً في 2003م، لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى. فلا بد من تغيير مفهوم التكتلات الدولية لدى الشعوب والدول التي تعتنق فكرة التكتلات.

جريدة الراية (حزب التحرير)

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة.

إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
.M . I . P